

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

قرار رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠١٦

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية واستغلالها :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية وتعديلاته :

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بآملاك الدولة الخاصة وتعديلاته :

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته :

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نطاق بعض محافظات الجمهورية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمراني وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل الوزارة :

وعلى موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة بوزارة الدفاع رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٩ على المخطط الاستراتيجي العام لمدينة أبو المطامير - محافظة البحيرة بالضوابط والاشتراطات وقيود الارتفاعات الواردة بها :

وعلى موافقة اللجنة الدائمة لاعتماد الأحوزة العمرانية على الحيز العمراني لمدينة أبو المطامير - محافظة البحيرة بجلستها بتاريخ ٢٠١٤/٨/١١؛
 وعلى موافقة رئيس مجلس الوزراء على اعتماد المخطط الاستراتيجي العام لمدينة أبو المطامير - محافظة البحيرة بكتاب الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء الصادر برقم (٢٣٤١٥-٣) بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٣؛
 وعلى مذكرة السيد الدكتور المهندس رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمراني بشأن طلب اعتماد المخطط الاستراتيجي العام لمدينة أبو المطامير - محافظة البحيرة؛

قرر:

(المادة الأولى)

يعتمد المخطط الاستراتيجي العام لمدينة أبو المطامير - محافظة البحيرة طبقاً للمذكرة والخريطة المرفقتين بهذا القرار.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في ٢٠١٦/٧/١٨

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

أ. د. مصطفى مدبولي